

حكايكا

ضعف خدمات الإنترنت في اللاذقية

اللاذقية - نهي شيخ سليمان

خدمات الإنترنت في اللاذقية باتت في أدنى مستوياتها وخاصة بالنسبة للوحدات المنزلية التي تؤخذ بسرعة واحد ميغا وما دون، حيث تعيب الخدمة ساعات مديدة وعندما تتوافر تأتي بشكل متقطع، وهذه الحالة جعلت بعض المشتركين يظنون أنفسهم حين تسديد فواتيرهم الشهرية وكأنهم فاعلو خير بالتبرع للاتصالات مقابل تزيين منازلهم براوترات تتوهج بإضاءة خضراء عملها شبه وهمي، وللأسف من أسباب المشكلة وإمكانية معالجتها، أفاد مدير فرع اتصالات اللاذقية المهندس عادل جبيلي بأن مشكلة ضعف الإنترنت هي مشكلة مؤقتة، موضحة أن أسباب الضعف وسوء خدمة الإنترنت لا شأن لحفاظة اللاذقية بهما، بل تعودان لوجود تجهيزات جديدة في دمشق، ومن المتوقع أن تتم معالجة المشكلة قريباً في غضون عشرة أيام.

ولفت م. جبيلي إلى توقف برنامج تخصيص بوابات المزود العام «تراسل» بفرع اتصالات اللاذقية منذ ٩ شباط الماضي لسبب فني تتم معالجته من المعنيين بالإدارة العامة في الوزارة، مشيراً إلى أن الفرع منذ اليوم الأول للعام الحالي حتى التاسع من شباط قام بتركيب ٢٦٧٧ بوابة، قابلها تركيب ٢١١٧ خطأ هاتيكاً ثابتاً منذ بداية العام الحالي حتى نهاية شهر شباط الماضي.

وأشار م. جبيلي إلى عدد من المشاريع لتوسيع الشبكات الهاتفية في محافظة اللاذقية حيث يجري العمل لإقامة مركز مستقل لإدارة أعمال الإنترنت، مع تحديد رقم لتلقي الشكاوى بمائل الخط المباشر ١٠٠ المخصص لتسجيل شكاوى الهاتف، وهناك توسيع لبعض الشبكات الهاتفية، وتطرق لعودة تنفيذ المشاريع نتيجة الحرب الإرهابية على سورية والتي تضررت بسببها كامل البنى التحتية في البلاد حيث تجاوزت أضرار الشبكة الهاتفية في اللاذقية منذ بداية الأزمة حتى نهاية العام الفائت ٥٦ مليون ليرة سورية بما يعادل ٤٠٠٠ يورو.

وأضاف م. جبيلي إن الظروف الراهنة، والتقنين الكهربائي الطويل، كلف استهلاك الفرع من مادة الفول للمحركات الطوارئ ما قيمته ٢,٩٤٠ مليون ليرة تقريباً، إضافة إلى مبالغ أخرى لصيانة مجموعات التوليد في المراكز نظراً لعمليها المتواصل، مبيناً أن أهم الصعوبات التي تعترض سير العمل هي التعداد التي تتعرض لها الشبكات الهاتفية في جميع مراكز المحافظة.

محمود الصالح

شهدت أسواق دمشق خلال الأيام الماضية ارتفاعاً لا مثيل له في الأسعار في جميع المواد الاستهلاكية المخلصة والمستوردة، والشعاع جاهزة للتحميل لارتفاع أسعار الصرف. هذه القضية أصبحت «فالج لا تعالج» الحكومة بكل إمكانياتها جازت عن ضبط الأسواق لأسباب غير مفهومة وغير مقنعة للجميع. وهناك إجماع في الرأي العام أنه لا توجد إرادة رسمية لضبط الأسعار وكان بعضهم من المستفيدين من ارتفاع الأسعار ويبدوهم خيوط الاستيراد وحتى نقل البضائع المحلية. جولة في أسواق دمشق ترسم من خلالها الصورة لواقع الأسعار ابتداء بالسكر الذي بلغ ٣٢٥ ليرة سورية والزيوت ٥٥٠ ليرة سورية والرز ٥٠٠ ليرة سورية بارتفاع أكثر من ٣٠٪ عما كانت عليه قبل العشرين من آذار الماضي أي قبل فقرة «الأضخ» الذي الفعل الأسود. لكل سوق أسعاره وزبائنه. في باب سريحة نقل الأسعار عما هي عليه في أي منطقة أخرى من دمشق بحدود ٢٥٪ حيث يصل سعر اللحوم إلى ٣٠٠٠ ليرة وفي الشبخ سعد ٤٠٠٠ ليرة وفي الشعالن ٥٠٠٠ ليرة أما الفروج فهناك تقارب بين أسعار جميع الأسواق بفارق بسيط، الفروج المنظف ٨٥٠ ليرة والبطاطا بين ١٧٥ في باب سريحة ٢٢٥ ليرة في باب سريعه ٣٠٠ ليرة وفي أسعار الكوسا حيث بلغت ٣٠٠ ليرة سورية في أغلب الأسواق وبقي البصل محتفظاً بسعره ٣٥٠ ليرة. أسعار الفواكه لا يوجد عليها أي تغيير ولا يوجد إقبال عليها. عدد من المستهلكين نصحونا بعدم الحديث عن الأسعار لأن القضية أكبر من الإعلام، فما دام جميع المسؤولين يعرفون واقع الأسعار ولا يريدون إيجاد الحلول التي تخفف من نقل جنون الأسعار عن كاهل المواطنين فإن الإعلام لن يأتي بجديد. الكثير من التجار وباعة المفرق رفضوا الحديث عن الأسعار وبعضهم الآخر قال: إن السبب هو ارتفاع الدولار. بعضهم اشكى أيضاً أنهم الحلقة الأضعف قائلين: لماذا لا تسألون الحكومة؟ نحن ليس بيننا أسعار الصرف أو الاستيراد نحن نشترى بسعر مرتفع ونبيع بسعر مرتفع. هناك تجار أزمة

الأسواق ترقص مع الدولار والتمويلين تتحدث عن كلمة سر بين التجار

أما بيع الخبز أمام الأفران وكشف وللمرة الأولى أن هناك موافقات لذوي الشهداء والجرحى ببيع ٣٥ رطله خبز يومياً أمام الأفران ولمرة واحدة في اليوم ويسعر لا يتجاوز ٥٥ ليرة سورية وكل من يضبط بأكثر من هذا السعر ينظم بحقه الضبط اللازم وقد يكون هناك تواطى من باعة المخبز مع الأطفال أو أصحاب الموافقات لمخبز كميات أكبر مقابل فائدة محددة. وفي حال علمنا بذلك نقوم بضبط كل مخالفة. وعن عدم الإعلان عن الأسعار بين معاون المدير أن مشكلة الإعلان هي أن الباعة يضغون الأسعار عند وصول الدوريات وبعد مغادرتها يزيلون التسعيرة وهناك كلمة سر بين الباعة في كل سوق يتداولونها بمجرد اقتراب الدورية من السوق. وسبب اختلاف الأسعار بين سوق وآخر أوضح الخطيب أن السبب يتعلق بجودة البضاعة فمثلاً اللحوم في باب سريحة أقل من الأسواق الأخرى لأنه قد تكون تلك اللحوم إناث. أما أسعار الفروج فهي مرتبطة بالعروض والطلب وهناك خروج لعدد كبير من مربى الدواجن من العملية الإنتاجية. ورمي الخطيب الكرة في مرمى المواطن مطالباً الجميع بعدم السكوت عن المخالفات والاتصال فوراً بالشكاوي وعدم الخوف أو الخجل من تجار الأزمة أو من يقومون باستغلال المواطن.

عدنان دخاخي رئيس جمعية حماية المستهلك قال: لم تعد الأسواق تحتل اليوم الارتفاع الجنوني في أسعار الصرف وعلى الحكومة أن تتدخل لحاسبة كل من يتلاعب بأسعار الصرف وكل تاجر لمسك بيده «طيشور» وبغير الأسعار كل ساعة وليس كل يوم. وإذا لم يستقر سعر الصرف فلن تستقر الأسعار. وحتى المنتجات المحلية ارتفعت لأن أساس هذه المنتجات مستورد مثل الأسمدة والبذور وغيرها. ويتساءل دخاخي أن كانت هذه العملية عبارة عن لعبة أم حرب اقتصادية. ونحشى من حالة إغلاق المحلات التجارية التي يخشى أصحابها من البيع بخسارة. وكان الله في عون المواطن خصوصاً ذوي الدخل المحدود الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري ٥٠ دولاراً. وأقر دخاخي بانعدام أي دور لجمعية حماية المستهلك في هذه الفترة.



جمعية حماية المستهلك: لا دور لنا

بشكواهم التي ربما تتحدث عنها في مرات قادمة. بناء على مدير حماية المستهلك محمود الخطيب قال: بناء على توجيهات رئيس الحكومة بالعمل على ضبط الأسواق وتشديد الرقابة، تم اعتباراً من يوم الأربعاء الماضي القيام بحملة شاملة في جميع أسواق دمشق من خلال تشكيل أربع مجموعات يرأس كل مجموعة معاون مدير المجموعة الأولى توجت إلى سوق الهال في الزيبطاني والسوق المخطط لتنظيم الضبوط بحق التجار والثانية باتجاه حي الأمين والصناعة والثالثة في الميدان والرابعة باتجاه الدقاقيين والبزورية وتم تنظيم ٤١٣ ضابطاً منذ بدء الحملة يوم الأربعاء الماضي وكانت ٦٠٪ من الضبوط بحق التجار تنتج عن مدع منح فواتير وعدم التقيد بالفواتير النظامية وشملت الضبوط تجار السكر والزيوت والسمن والحبوب وهناك دوريات سنائية في منطقة دمر ووسط المدينة. وعن عملية ضبط الأفران قال الخطيب: لدينا ٤ دوريات يومياً مخصصة لضبط ظروف الحرب ونحن ليس أمامنا سوى واحدة وتقوم بضبط نوعية الخبز وعمليات البيع. وفق الخطيب ما تم تداوله عن رفع أسعار المعجنات وخبز السمن والعلع حتى الآن، مؤكداً أن هناك طلباً من جمعية المطاعم لرفع الأسعار ولم يتخذ قرار بذلك.

يتكلمون بكل شيء لا أحد يستطيع الاستيراد غيرهم ويحدون السعر الذي يريدونه. جولتنا في أسواق دمشق خلال نهاية الأسبوع الماضي ويوم أمس كونت لدينا صورة مأساوية عن حال الأسواق. الكثير من أصحاب المحلات الكبيرة أغلقوا أبواب محلاتهم وباعة الرصيف أصابهم العدوى من رفع الأسعار. أسواق الألبسة شهدت كساداً كبيراً والسبب كما يقول أبو محمد بائع ألبسة جاهزة في الصالحية: الناس مو قادرة تاكل وتشرب حتى تشتري القميص بـ ٧٠٠٠ ليرة. سنديوشة الشاورما ٤٠٠ ليرة سورية. أسواق المواد الكهربائية بدت أكثر النهاياً وهذا هو حال جميع أسواق دمشق ونحن على يقين أن أسواق المحافظات الأخرى ليست أحسن حالا فهي تشهد جنونا غير مسويق. وبعد انتهاء جولتنا في أسواق دمشق توجهنا إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك والتقينا مدير التجارة الداخلية ومعاونه وعدداً من عناصر الرقابة التوعيبية، وكانت الجلسة ساخنة نتيجة الأسئلة الشفافة التي طرحنا والتي لم نجد الإجابة عن الكثير منها. لأن الإجابة في مستوى أعلى من الحضور ولأن «المجالس بالأمانات كما يقال» هناك جزء من الحديث ليس للنشر لأن عناصر التموين أبوحوا لنا

٢٠٠ موقع أثري متضرر في سورية وبمستويات مختلفة

في دمشق القديمة تحت إشراف اليونسكو. وأشار عبد الكريم أن هناك بعض القطع الأثرية ما زالت صانعة أو مفقودة وهناك الكثير من القطع الأثرية خرجت خارج القطر وتجري متابعة الأمور بالتنسيق مع الإنتربول العالمي، والجهات المختصة السورية استطاعت إعادة أكثر من عشرة آلاف قطعة أثرية منها ٦٥٠٠ قطعة أثرية صحيحة وحوالي ٣٥٠٠ قطعة مزورة ومزال الكثير من القطع الأثرية موجوداً في تركيا والأردن وترفض اليونان التعاون وهناك نشاط لمهربي الآثار في إسرائيل والحوالان المحتل، وهناك قطع وصلت إلى الأسواق السوداء في أوروبا وديبي وقطر ودول الخليج، إلا أننا استطعنا ضبط مجموعة قطع أثرية واستطعنا بما لا يدع المجال للشك أن نثبت ملكية تلك القطع باظهار بياناتها بالتعاقد مع أعضاء البعثات الأجنبية العاملة سابقاً في سورية والتي تعاون أفرادها معنا منها الألمانية والفرنسية وغير ذلك لإثبات ملكية تلك القطع للدولة السورية.

كما لفت الدكتور عبد الكريم إلى أن هناك مبادرة جديدة من جامعة أكسفورد بإرسال مئات من الكاميرات الصغيرة إلى المديرية لتوثيق أكبر عدد ممكن من المباني في سورية، وجاء هذا بعد أن استطعنا إقناع المجتمع الدولي بأنها تمكنا من إيقاظ ٩٩٪ من المقتنيات المتخفية في المتاحف السورية رغم مأسى الحرب وفي الآن في أماكن آمنة وهو ما أمدسنا العمل، ومن دون مبالغة أعطينا صورة للمؤسسة كاقوى مؤسسة في العالم، وأنه رغم حجم الدمار بحق هذا الوطن وشعبه استطعنا تخفيف الأضرار عن آلاف المواقع من خلال التعامل مع المجتمع المحلي في كثير من المناطق السورية من أقصى الشمال إلى المائكة إلى أقصى الجنوب في بصرى حتى في المناطق التي هي خارج نطاق سيطرة الدولة، فإن النخب الثقافية والشرفاء من أبناء المجتمع المحلي يقومون بدور الوساطة والدعم والتعاون مع موظفي مديرية الآثار.

الأعمال التوثيقية عبر التكنولوجيا الحديثة، وبمقتات بسيطة وبشهادة الوفود الأجنبية المشاركة في مؤتمر شباط ٢٠١٥ باليونسكو في بيروت أن «هذا العمل من الصعب إنجاز» بتلك السرعة في وقت السلام، ولكنكم أنجزتموه ضمن ظروف الحرب ونحن ليس أمامنا سوى أن ننهي العملين في مديرية الآثار والمتاحف على هذه الجهود الجبارة».

ولدينا أرشيف بموضوع ثقافة المعلومات تجاوز العدد في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ (٢٥٠) ألف صورة جديدة للقطع الأثرية الموجودة في المتاحف السورية أضفت إلى الصور القديمة، حيث استطعنا الظروف بأننا لا نقوم بأعمال الترميم آنذاك فتوجهنا إلى أعمال التوثيق، وفي مديرية المباني والمتاحف في دمشق تمت أرشفة أكثر من ٨٠ ألف وثيقة وخريطة، وتمت أرشفة جميع سجلات المتاحف السورية، فإذا ضاعت قطعة أثرية يكون لدينا ما نملك من المعطيات حولها من إثبات ملكيتها والآن هناك مشروع جبار تحدثت عنه الصحف المحلية ونشرته الوكالة الفرنسية منذ أيام وهو مشروع توثيق رقمي ثلاثي الأبعاد والموقع تم ضمنه إخراج الآلاف من الصور الثلاثية الأبعاد لمجموعة من المواقع والمباني مثل قلعة الحصن وأوغاريت ومسرح جبلة والجامع الأموي وقصر العظم والكثير من المباني بالتنسيق مع شركة فرنسية مستقلة تحدثت جميع العلاقات الدولية ودخلت منذ عام ٢٠١٤ بعلاقات مع سورية وقدمت هذه المبادرة المجانية مدفوعة بحبها للآثار السورية، وأعلنت أنها تعمل تحت إشراف المديرية العامة للآثار والمتاحف علماً أنها تتألف من مجموعة من المماريين الشبان الذين لديهم مكتب خاص في الإعمار والتوثيق في فرنسا.

ونحن الآن نتطلع إلى زيادة الخريطة وقد دفعت هذه الإنجازات جهات دولية أخرى مثل منظمة الأوباد العالمية للدخول معنا في موضوع توثيق المباني الأثرية الثلاثية الأبعاد



بالبحث عما تمت سرقة هذه مسؤولية دولية. وبلغة الأرقام تتحدث في سورية عن أكثر من ٣٠٠ موقع أثري متضرر بمستويات مختلفة قد تكون قاسية أو متوسطة، وبعضها عادي من أصل ١٠ آلاف موقع لكن المباني المفردة نعتبرها موقعاً واحداً في حلب مثلاً هناك مئات من المباني التراثية تضررت كما احترق ١٤٠ من المباني المفردة. وجميع هذه الأضرار تم إعدادها ضمن خريطة تفاعلية عن طريق «غوغل إرث» وتم توثيقها بجميع تفاصيلها، وأجل ما في الأمر أن أي قارئ في أي دولة في العالم يستطيع الدخول إلى موقع «غوغل إرث» باللغتين الإنجليزية والعربية والدخول إلى موقع عام مديرية الآثار والمتاحف في سورية والإطلاع على جميع البيانات المتعلقة بالآثار في سورية، وكان إعداد هذه الخريطة التفاعلية من أقوى

حقيقية في حق التراث السوري والإنساني، وخاصة أننا نتحدث عن أيقونة الآثار السورية والعالمية «تدمر» وهي من أمات المواقع المدرجة على لائحة تراث العالم، ويعد عملية تحرير تدمر والتي قامت بها وحدات الجيش السوري تم تشكيل لجنة من الآثار على رأسها الدكتور أحمد ذيب مدير شؤون المتاحف ستبدأ مباشرة بإحصاء الأضرار التي لحقت بالآثار في تدمر إضافة إلى المدمر منها لإجراء عمليات ترميم وإعادة تأهيل. ولقد وضعنا المجتمع الدولي أمام مسؤولياته وخاصة بصدر قرار مجلس الأمن ١٩/٩٩ القاضي بتجريم تهريب وتدمير الآثار في سورية والعراق، وكان في مؤتمر إنتربول في ٨ آذار بحدود ١٥ دولة، وفي ٢٠١٦ تم تصدير ٤٨٢ طناً (بنودرة - رمان - زهرة) إلى الأسواق الروسية منذ بداية العام الحالي حتى تاريخ ٤/٤/٢٠١٦.

مبيناً أن الزراعة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد تعمل على إصدار وثيقة للمنتج السوري بمواصفات علمية للمصدر عند خروج المنتج عبر البوابات الحدودية.

استعملوا البلدوزرات في التفتيح فحرقوا صفحات هائلة من تاريخ الشعب السوري لأننا لا نعلم ماذا كان في المكان. ويجب ألا ننسى أقاميا التي تضررت وشهدت الكثير من السرقات وأرسلت المسروقات إلى دول الجوار، علماً بأنه لا يوجد تعاون مثلاً مع تركيا، ولا يتم تزويدنا ببيانات ما يدخل إشكاليه حقيقية، والدولة الوحيدة التي تقوم بالتعاون معنا في قضية تهريب الآثار هي دولة لبنان.

ويضيف الدكتور مأمون: أما النوع الثالث وهو الاشتباكات الأيديولوجية وذلك بفعل الفكر التكفيري الأيديولوجي الذي يهدف إلى تدمير الحضارات، كما حدث في مدينة تدمر. هذا التدمير طال معبد بل- معبد بلع-شامير- الأبراج- قوس النصر، حيث تم الكثير من التدمير والتفتيح، وهذا ما تسبب بفاجعة

السويداء - عبيد صيموعة

أشار المدير العام للآثار والمتاحف في سورية الدكتور مأمون عبد الكريم إلى الأضرار الكثيرة التي تعرضت لها الآثار من تخریب وسرقة وتفتيح قاتلاً: لتوضيح الأضرار يمكن تلخيصها بثلاثة أنواع من الأضرار الاشتباكات والتفتيح السري والاشتبكات بفعل الفكر التكفيري الأيديولوجي. وموضحاً أنه بعد اشتداد الاشتباكات تحصنت المجموعات الإرهابية في بعض الأماكن الأثرية فحولتها إلى ساحات للمعارك مثل مدينة حلب، وهي أكثر المدن المتضررة من الحرب وخاصة حلب القديمة، حيث وقع دمار هائل على أكثر من ألف محل تم حرقها في أسواق حلب القديمة، إضافة إلى أكثر من ١٤٠ من المباني التاريخية، كما تضررت مئات المباني التقليدية التراثية فأصبحت حلب في وضعها الحالي تشبه مدينة وارسو بعد الحرب العالمية الثانية لألسف.

وهناك مواقع كثيرة تضررت بسبب الاشتباكات في مدينة حصص ومولوا وبصرى، ووقعت أضرار خفيفة في مدينة دمشق القديمة نتيجة لسقوط قذائف الهاون على القلعة، ولكنها لا تقارن مع المدن الأخرى. أما التفتيح السري فيعد أن غابت دمشق القديمة الحكومية عن كثير من المناطق السورية، وخاصة منطقة الفرات والمناطق الجنوبية.. تعرضت هذه المناطق لعملیات تفتيح سرية واسعة، حيث شهد موقع ماري على نهر الفرات والذي يعود إلى خمسة آلاف عام وموقع دورا أوروبوس الذي يعود إلى ٣٣٠٠ في دير الزور، إضافة إلى عشرات المواقع في محيط هذين الموقعين، نكبة حقيقية بسبب مشاركة عصابات الآثار القادمة من دول الجوار والمعاملة مع الأسواق السوداء العالمية بالاتفاق مع لصوص آثار في سورية الذين استغلوا فقر بعض الناس وجهم واستخدموهم كعمال في كثير من المناطق، وفي كثير من المناطق الأخرى

٥٠ بائنة من المهاجرين متزوجون من كل عشرة رجال امرأة سورية ترغب في الحصول على جواز سفر يومياً

محمد منار حميجو

كشفت أرقام إدارة الهجرة والجوازات أنه من كل عشرة رجال امرأة سورية ترغب في الحصول أو تجديد جواز السفر يومياً معظمهن من النساء اللواتي لم تتجاوز أعمارهن ٤٠ عاماً يومياً. واعتبرت مصادر مختصة أن عدد النساء الراغبات في الحصول على جوازات السفر ازداد عن السنوات السابقة بشكل ملحوظ، موضحة أن معظمهن يرغبن بالسفر إلى أزواجهن.

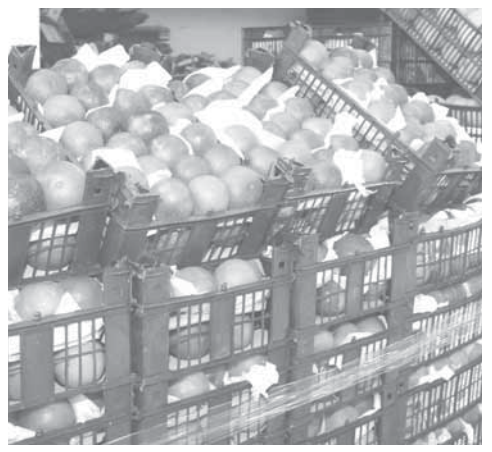
وبيّنت المصادر أن نسبة ٥٠ بائنة من الشباب المهاجرين خارج البلاد هم من المتزوجين تاريخين زوجاتهم في سورية وذلك ليتسنى لهم تأمين فرصة عمل ومن

كلام رسمي جداً

الزراعة: لم يتم تسجيل أي إصابة بصدا القمح

إشارة إلى ما ورد في صحيفتكم بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١٦ العدد ٣٣٦١ تحت عنوان: «حمأة تبدأ بمكافحة مرض الصدا»، نحيطكم علماً: بأن الوزارة تقوم بأعمال الكشف والتحري عن مرض صدا القمح بشكل مستمر وحتى الآن لم يتم تسجيل أي إصابة بهذا المرض في المحافظة، وفي حال ظهور أي أثر للمرض تقوم الوزارة بتقديم الإرشادات اللازمة فوراً، والتي تتضمن إجراءات التصدي والإشراف على الكفافة فقط.

مدير المكتب الصحي في وزارة الزراعة



من جهة ثانية أكد خيربك أن صرف توعية المزارعين نتيجة الأضرار التي تسببها موجات البرد والصقيع خلال الفترة الماضية سيكون مع نهاية أيار المقبل. موضعاً: أشرف الكشوف الخاصة بالتعويضات على الانتفاء، حيث تعمل اللجان على إصدارها خلال ٢٠ يوماً تبين فيه عدد المتضررين المستحقين لإقرار المبالغ الواجب دفعها لكل مزارع مع نهاية الشهر الخامس من العام الحالي.

كما أشار مدير زراعة اللاذقية إلى قيمة التعويضات التي تم صرفها للمزارعين المتضررين من موجة الرياح الأخيرة، وبلغت ٥١٨ مليون ليرة سورية ٢٩٤ ألف مزارع في المحافظة.

تصدير ٨٩٢٧ طناً من الخضار والحمضيات إلى روسيا

اللاذقية - عبيد سمير محمود

كشف مدير الزراعة باللاذقية المهندس منذر خيربك بتصريح خاص لـ«الوطن» أن الصادرات من المنتجات السورية خضار وحمضيات حسب المواصفات القياسية الروسية وصل إلى ٨٤٥٤ طناً من الحمضيات منذ بداية موسمها في ٢٠١٥ - ٢٠١٦ في روسيا نتيجة الاتفاق بين البلدين، كما تم تصدير ٤٨٢ طناً (بنودرة - رمان - زهرة) إلى الأسواق الروسية منذ بداية العام الحالي حتى تاريخ ٤/٤/٢٠١٦.

مبيناً أن الزراعة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد تعمل على إصدار وثيقة للمنتج السوري بمواصفات علمية للمصدر عند خروج المنتج عبر البوابات الحدودية.